

محققاً انخفاضاً ضخماً بقيمة 13.682 مليار دينار

«الشال»: فائض الحساب الجاري للدولة بلغ نحو 1.797 مليار دينار

الأمريكي، والكويت مرتبطة دينارها بنسبة عالية أيضاً بالدولار الأمريكي، وخياراتها محدودة في عدم رفع الفائدة لديها تماشيًا مع رفعها على الدولار. أولى التبعات في ارتفاع تكلفة الاقتراض الخاص المحلي في زمن فيه اقتصاداتها تمر بحفبة ركود، وتحتاج إلى الائتمان الرخيص حتى تتجاوز حفية ركودها، وإن لم ترفع أسعار الفائدة أسوة بالدولار الأمريكي، ستصبح عرضة لهجرة الأموال من عملتها إلى الدولار أو غيره، ثاني التبعات هي ارتفاع تكلفة الاقتراض لتمويل عجز المائنة العامة، وسوف يتكالب عليها خو التهديد بخفض تصنيفها الائتماني بما يرفع تكلفة إقتراضها، وارتفاع الفائدة على الدولار الأمريكي، وهي في وضع لا تحتمل فيه المائنة العامة مزيداً من التقلبات. وثالث التبعات، هو ذلك الأثر السلبي على أسعار الأصول المالية وغيرها الذي يتسبب فيه رفع أسعار الفائدة، والأسول هي رهوات البنوك المحلية. والمؤكد، أن رفع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي بات مسألة وقت، ذلك يعني أن على دول الخليج أن تصفته وتتعامل معه كعامل ضغط إضافي، ويفترض أن يضيف مبرراً آخر على ضرورة الإسراع في العمل الجراحي لمواجهة أزمة ماليتها العامة.

البنك الأهلي الكويتي – الربع الأول 2016

أعلن البنك الأهلي الكويتي نتائج أعماله، للربع الأول من العام الحالي، وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك –بعد خصم الضرائب– قد بلغ ما قيمته 7.8 مليون دينار كويتي، بانخفاض مقداره 1.3 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 14.2%، مقارنة بنحو 9.1 مليون دينار كويتي، في الربع الأول من عام 2015. ويعود السبب في انخفاض الأرباح الصافية إلى ارتفاع جملة المخصصات بنحو 9.9%، حيث بلغ الربح التشغيلي قبل خصم المخصصات بنحو 22.1 مليون دينار كويتي، مرتفعاً بنحو 286 ألف دينار كويتي، مقارنة بنحو 21.8 مليون دينار كويتي. كما أن زيادة الخسائر في بند صافي (خسائر) أرباح استثمارات في أوراق مالية بنحو 131 ألف دينار كويتي إلى نحو 2.3 مليون دينار كويتي جاء نتيجة تسبيل بعض الاستثمارات، بما تسبب في انخفاض الأرباح. حثلقت جملة الإيرادات التشغيلية ارتفاعاً بنحو 5.4 مليون دينار كويتي أو نحو 17.4%، وصولا إلى نحو 36.4 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 31 مليون دينار كويتي. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع صافي إيرادات الفوائد بنحو 5.1 مليون دينار كويتي، إلى نحو 27.1 مليون دينار كويتي (وتشكل نحو 74.4% من إجمالي الإيرادات)، مقارنة بنحو 22 مليون دينار كويتي (نحو 70.9% من إجمالي الإيرادات)، للفترة ذاتها من عام 2015. وارتفع بند صافي إيرادات ائتاب وعمولات بنحو 1.6 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 8.1 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 6.5 مليون دينار كويتي، بينما انخفض بند صافي (خسائر) أرباح استثمارات في أوراق مالية بنحو 2.2 مليون دينار كويتي، حين بلغت الخسائر نحو 2.3 مليون دينار كويتي، مقارنة مع خسارة بلغت نحو 131 ألف دينار كويتي، في الربع الأول لعام 2015.

وارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك بما قيمته 5.1 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 55.9% عندما بلغت نحو 14.3 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 9.2 مليون دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2015، حيث ارتفعت بنود المصروفات التشغيلية، جميعها، وبلغت نسبة

المصروفات التشغيلية إلى الإيرادات التشغيلية نحو 39.3%، بعد أن كانت نحو 29.6% خلال الربع الأول من عام 2015. وارتفعت جملة المخصصات بنحو 1.2 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 9.9%، كما أسلفنا، عندما بلغت نحو 13.1 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 11.9 مليون دينار كويتي، وبنذك، انخفض هاشم صافي الربح، حين بلغ نحو 18.2%، بعد أن بلغ نحو 30.8%، خلال الفترة المماثلة من عام 2015. وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 4.520 مليار دينار كويتي، بارتفاع بلغت نسبته 3.7%، مقارنة بنحو 4.359 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2015، وارتفع بنسبة 26.3%، عند المقارنة بإجمالي الموجودات في الربع الأول من عام 2015 عندما بلغت نحو 3.577 مليار دينار كويتي، وسجلت مخفلة فروض وسلف، والتي تشكل أكبر نسبة مساهمة في موجودات البنك، ارتفاعاً، بلغ قدره 46 مليون دينار كويتي ونسبته 1.5%، ليصل إجمالي للحفظة إلى نحو 3.093 مليار دينار كويتي (من 68.4% من إجمالي الموجودات)، مقابل 3.047 مليار دينار كويتي (من 69.9% من إجمالي الموجودات)، كما في نهاية ديسمبر 2015، وارتفعت، بنحو 567.5 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 22.5%، عند مقارنتها بالفترة نفسها من عام 2015، حيث بلغت آنذاك، ما قيمته 2.526 مليار دينار كويتي (من 70.6% من إجمالي الموجودات)، وارتفع، بند نقد وأرصدة لدى البنوك بنحو 184.9 مليون دينار كويتي، وصولا إلى 617.1 مليون دينار كويتي (13.7% من إجمالي الموجودات)، مقابل 432.2 مليون دينار كويتي (9.9% من إجمالي الموجودات)، في نهاية العام الفائت، وارتفع، بنحو 453.1 مليون دينار كويتي، عما كانت عليه في نهاية الفترة نفسها من عام 2015، عندما بلغ نحو 163.9 مليون دينار كويتي (4.6% من إجمالي الموجودات)، بينما انخفض بند استثمارات في أوراق مالية بنحو 29.5 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 314.3 مليون دينار كويتي (7% من إجمالي الموجودات)، مقابل 343.8 مليون دينار كويتي (7.9% من إجمالي الموجودات)، كما في نهاية ديسمبر 2015، وانخفض بنحو 24.5 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 7.2% عما كان عليه في نهاية الربع الأول 2015، عندما بلغ نحو 338.9 مليون دينار كويتي (9.5% من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن معلومات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 168.8 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 4.4% لتصل إلى نحو 3.971 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 3.803 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2015، وحلقت ارتفاعاً مقداره 940.3 مليون دينار كويتي، أي بنسبة نمو بلغت 31% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي، في نهاية الربع الأول من العام الفائت، وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 87.9% مقارنة بنحو 84.7%، وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن كل مؤشرات الربحية للبنك، قد سجلت انخفاضا، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2015، إذ انخفض العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمين البنك (ROE) إلى نحو 5.6%، مقارنة بنحو 6.6%، وانخفض مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) ليصل إلى 19.2%، قبلاسا بنحو 22.4%، وانخفض مؤشر العائد على معدل أصول البنك (ROA) إلى نحو 0.7%، مقارنة بنحو 1%، وانخفضت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 5 فلس، مقارنة بنحو 6 فلس، للفترة ذاتها من عام 2015. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم (P/E)، نحو 16.8 مرة، مقارنة مع 15.6 مرة، وذلك نتيجة انخفاض السعر السوقي للسهم بنسبة 10.7% مقارنة بمسئوى سعره في 31 مارس 2015، فبالمقابل انخفض مؤشر لربحية السهم الواحد (EPS) بنحو 16.7% مستوطا في نهاية مارس 2015، وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 1 مرة مقارنة مع نحو 1.1 مرة في الفترة نفسها من العام السابق.

البيان	2016/03/31 (ألف دينار كويتي)	2015/03/31 (ألف دينار كويتي)	القيمة تغير	%
مجموع الموجودات	4,519,668	3,577,252	942,416	26.3%
مجموع المطلوبات	3,971,420	3,031,081	940,339	31.0%
مجموع حقوق الملكية الخاصة لمساهمي البنك	547,388	546,171	1,217	0.2%
مجموع الإيرادات التشغيلية	36,414	31,005	5,409	17.4%
مجموع المصروفات التشغيلية	14,295	9,172	5,123	55.9%
المخصصات	13,065	11,892	1,173	9.9%
الضرائب	1,282	884	398	45.0%
صافي الربح	7,772	9,057	(1,285)	-14.2%
المؤشرات				
**عائد على معدل الموجودات	0.7%	1.0%		
** العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	5.6%	6.6%		
**عائد على رأس المال	19.2%	22.4%		
ربحية السهم الواحد (فلس)	5	6	(1)	-16.7%
بقل سعر السهم (فلس)	335	375	(40)	-10.7%
*مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)				

رسم بياني يوضح المؤشرات المالية النهائية 31/3 مارس 2016 للبنك الأهلي

الفيدرالي الأمريكي بات واثقاً من استمرار واستقرار معدلات النمو الموجب للاقتصاد الأمريكي

بانخفاض ملحوظ من مستوى 16.354 مليار دينار كويتي، المحقق في عام 2014، ويشمل هذا الفائض استثمارات محافظة، أي أوراق مالية بنحو 8.890 مليار دينار كويتي، واستثمارات أخرى بنحو 7.824 مليار دينار كويتي، وتشير خلاصة الجداول إلى أن ميزان المدفوعات قد حقق، خلال عام 2015، عجزاً بلغ نحو 886 مليون دينار كويتي، مقارنة بفائضه، خلال عام 2014، والذي بلغ نحو 363 مليون دينار كويتي، ومن المتوقع أن يستمر ضعف سوق النفط في بيانات عام 2016.

أسعار الفائدة

أيدت لجنة السياسة النقدية لدى البنك الفيدرالي الأمريكي رغبة شديدة برفع أسعار الفائدة، وربما أكثر من مرة هذا العام إذا كانت النية القوية بعد أول زيادة لازالت قائمة، وارتفعت احتمالات زيادتها في يونيو القادم من 6% سابقاً للإجماع، إلى 30% بعد إجماع اللجنة، ذلك من جانب يعني أن الفيدرالي الأمريكي بات واثقاً من استمرار واستقرار معدلات النمو الموجب للاقتصاد الأمريكي، وأقل قلقاً من احتمالات هشاشة النمو للاقتصادات العالم الرئيسية والناشئة –أوروبا والصين واليابان–، وربما شجعه على ذلك بلوغ سوق العمل الأمريكي مستوى قريب من العمالة الكاملة بعد أن كسر معدل البطالة مستوى الـ 5% إلى الأدنى، من جانب آخر، وفقاً لجلة الإيكونوميست عدد 19 مايو، هناك من يعتقد أنه إعلان مسرع قد يضع النمو الهش تحت ضغط سلبي، كما أن حرصه على زيادة أسعار الفائدة خوفاً من التضخم ففلاشي فائض سوق العمل، يفترض بأن هناك علاقة عكسية بين التضخم والبطالة، ولك علاقة غير مؤكدة.

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي، مختلفاً، حيث ارتفعت كل من مؤشرات كمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام، بينما انخفض مؤشر قيمة الأسهم المتداولة، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 340.5 نقطة، ونسبته 0.03% عن إقبال الأسبوع الذي سبقه، بينما انخفض بنحو 25.4 نقطة، أي ما يعادل 6.9% عن إقبال نهاية عام 2015.

اسم الشركة	عدد الأسهم	عدد الصفقات	القيمة	تغير	تغير
2016-04-26	2016-04-19	2016-04-19	2016-04-19	2016-04-19	2016-04-19
1 بنك الكويت الوطني	573.1	573.1	573.1	0.0	0.0
2 بنك الكويت العربي	183.1	183.1	183.1	0.0	0.0
3 بنك الكويت الدولي	573.0	573.0	573.0	0.0	0.0
4 بنك الكويت الإسلامي	219.1	219.1	219.1	0.0	0.0
5 بنك الكويت التجاري	208.4	208.4	208.4	0.0	0.0
6 بنك الكويت الخليجي	169.9	169.9	169.9	0.0	0.0
7 بنك الكويت المتحدة	307.2	307.2	307.2	0.0	0.0
8 بنك الكويت المتحدة	989.8	1,000.8	1,000.8	11.0	1.1%
9 بنك الكويت المتحدة	264.2	264.2	264.2	0.0	0.0
10 بنك الكويت المتحدة	134.2	134.2	134.2	0.0	0.0
11 بنك الكويت المتحدة	245.2	245.2	245.2	0.0	0.0
12 بنك الكويت المتحدة	143.9	143.9	143.9	0.0	0.0
13 بنك الكويت المتحدة	1,159.8	1,181.1	1,181.1	21.3	1.8%
14 بنك الكويت المتحدة	66.9	66.9	66.9	0.0	0.0
15 بنك الكويت المتحدة	264.2	264.2	264.2	0.0	0.0
16 بنك الكويت المتحدة	332.8	332.8	332.8	0.0	0.0
17 بنك الكويت المتحدة	66.9	66.9	66.9	0.0	0.0
18 بنك الكويت المتحدة	183.1	183.1	183.1	0.0	0.0
19 بنك الكويت المتحدة	194.4	194.4	194.4	0.0	0.0
20 بنك الكويت المتحدة	1,425.8	1,425.8	1,425.8	0.0	0.0
21 بنك الكويت المتحدة	183.1	183.1	183.1	0.0	0.0
22 بنك الكويت المتحدة	100.1	100.1	100.1	0.0	0.0
23 بنك الكويت المتحدة	777.8	777.8	777.8	0.0	0.0
24 بنك الكويت المتحدة	98.1	98.1	98.1	0.0	0.0
25 بنك الكويت المتحدة	161.9	161.9	161.9	0.0	0.0
26 بنك الكويت المتحدة	91.1	91.1	91.1	0.0	0.0
27 بنك الكويت المتحدة	165.2	165.2	165.2	0.0	0.0
28 بنك الكويت المتحدة	73.3	73.3	73.3	0.0	0.0
29 بنك الكويت المتحدة	115.1	115.1	115.1	0.0	0.0
30 بنك الكويت المتحدة	1,921.9	1,921.9	1,921.9	0.0	0.0
31 بنك الكويت المتحدة	373.8	373.8	373.8	0.0	0.0
32 بنك الكويت المتحدة	12.6	12.6	12.6	0.0	0.0
33 بنك الكويت المتحدة	424.4	424.4	424.4	0.0	0.0
34 بنك الكويت المتحدة	118.9	118.9	118.9	0.0	0.0
35 بنك الكويت المتحدة	98.1	98.1	98.1	0.0	0.0
36 بنك الكويت المتحدة	1,302.1	1,344.8	1,344.8	42.7	3.3%
37 بنك الكويت المتحدة	794.4	794.4	794.4	0.0	0.0
38 بنك الكويت المتحدة	213.1	213.1	213.1	0.0	0.0
39 بنك الكويت المتحدة	118.1	118.1	118.1	0.0	0.0
40 بنك الكويت المتحدة	229.9	222.4	222.4	-7.5	-3.3%
41 بنك الكويت المتحدة	221.1	221.1	221.1	0.0	0.0
42 بنك الكويت المتحدة	249.8	249.8	249.8	0.0	0.0

التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت.

للولغة الأولى، يبدو إيجابيا قيام مجلس الوزراء في اجتماعه بتاريخ 16 مايو بمناقشة تقرير شركة «موديز» العالمية بشأن تصنيف الكويت الائتماني، والذي حافظ فيه على تصنيفها بدرجة Aa2 الجيد، مع نية مراجعته خلال ستة، لكن عند التدقيق في واقعة مناقشة التقرير في ذلك الاجتماع يجدر التساؤل حول ما إذا كان من وظيفة مجلس وزراء في دولة ذات سيادة مناقشة تقرير صادر عن شركة تجارية أجنبية، بل وإن يصرح، نقلا عن «كونا» أن المجلس «أن يدخر جهدا باتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بالحفاظة على التصنيف الائتماني»، بينما يفترض أن يحظى فقط بتصريح من وزير مختص.

وأضاف التقرير الاقتصادي الأسبوعي لـ«الشال» أن تقريراً مثل الذي أصدرته «موديز» لا يحمل جديداً من حيث تحذيره من اختلالات الاقتصاد الكويتي، وسيطه الكثير في ذكر التحذيرات ذاتها، شاملا تقرير «بلير» الذي مولته الحكومة، وعليه من المستبعد أن يساق محتوى تقرير «موديز» كمبرر لدفع مجلس الوزراء لمناقشته كما لو أنه متطور جديد، بل الأرجح أن المناقشة جاءت في سياق التحضير السياسي والإعلامي، غير الناجح حتى الآن، لمسويق تنفيذ أجندة الإصلاح الاقتصادي، إلا أن أي وصفة لإصلاح اقتصادي سياسي، لا يجوز أن تلطيخ بمقادير أجنبية، وإنما بوعي وقناعة ووطنين راسخين.

إن الاستعانة بالخبرات الأجنبية أحيانا مبرر، سواء كانت في هيئة شركات عالمية خاصة، أو مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة، خصوصا في الشؤون الفنية البحتة، لكن أن تتم صياغة السياسة الاقتصادية الوطنية بتأثير كبير ومباشر من جهات أجنبية، أمر خطير، وفيه ردة إلى عهد ما قبل الاستقلال السياسي والإداري للدولة.

ويجب الانتباه، إلى أن الخبرات والآراء الأجنبية، مهما كان تقديمها، ينشر أن تتمكن من الإحاطة بمختلف أبعاد الوضع السياسي والاجتماعي المحلي، وهو الوضع الذي لا يمكن فصله عن أي مشروع إصلاح اقتصادي كبير، فأي إصلاح من هذا النوع، سيكون فيه رايحون، لكن أيضا خاسرين، وهذا ينطبق بوضوح على سياسات مثل الإصلاح الضريبي والخصخصة وإعادة هيكلة الرواتب، فلكم طبيعة عمل الاقتصادات، خصوصا على المدى القصير، ومن يخاطر بالتعامل مع مثل هذه الأمور على أنها فنية بحتة لا يكون ناضجا، وإن يتمكن من فهم الأمور على حقيقتها، ولن يكسب القبول السياسي والاجتماعي الضروري لتنفيذ الإصلاح الاقتصادي مع ضمان استقرار المجتمع.

ومن الواضح أن مختلف الجهات الأجنبية الخاصة والدولية تحرص على عدم التطرق إلى الجانب الاقتصادي

السياسي من الاقتصاد، والذي يُقصد به هنا كيفية اتخاذ القرار الاقتصادي في الدولة، وتوجيهه، وجودة تنفيذه، والقدرة على محاسبة المنصير، والذي لا يمكن أن يفصل عن النظام السياسي الذي يُفرض ويقيم المسؤولون عن القرار الاقتصادي، وإن كان مفعوما تجنب الجهات الأجنبية التعرض للجانب الاقتصادي السياسي مخافة التعرض لنسخط الإدارة العامة وسد باب رزق، فإن هذا لا يعني الجانب الاقتصادي السياسي غير مهم، بل يدفع للانتباه إلى أن هذه الجهات الأجنبية لا تملك إلا أن تقدم صورة مجتزأة عن الواقع الاقتصادي، وبالتالي يجب أن توضع أرائها في هذا السياق ولا تُضخم.

هناك جوانب أخرى سلبية في واقع الاستعانة بالخبرات الأجنبية، وتبرز في الكويت ودول مجلس التعاون خصوصا، مثل التباينة في جودة العمل والتزامه بالبرامية المرسودة والدة الرمنية المقررة، خصوصا في ظل نظام من الجواز يجعل من مصلحة الخير إطالة مدة المشروع، مما يدفع في هذه الدول بابا جديدا للهدر يضاف إلى ضخامة الهدر المتداق أصلا. هذا ناهيك عن التوظيف الإعلامي لهذه الخبرات الأجنبية عبر الاستفادة من استئنا للتعبير عن رسالة الحكومة بصوت جديد، وهو ما يحدث مثلا في بعض تقارير البنك الدولي التي تنشر في الصحف، فهي تبدو نافذة من جهة لأداء الحكومة الفني والإداري، وليس الاقتصادي السياسي، لكن، المؤكد أنها لا تنشر ما يشير إلى معرفة سببية من الإدارة العامة.

يبقى الخطر الأكبر هو النزعة الملتزمية لدى الإدارة العامة لتسليم الجهات الأجنبية دورا تنفيذيا وليس مجرد استشاري في جهاز الدولة، والذي يحدث عادة بسبب فشل الإدارة العامة نفسها وعجزها عن تطوير الكفاءات الوطنية، لكن، يبقى استئلال القرار الاقتصادي السياسي ووطنية الإدارة العامة أمران لا يمكن التفريط بهما مهما كانت حدة الانحرف الاقتصادي الذي تريد توقيمه، وإلا وجدنا أنفسنا في بيئة من نوع جديد، وذلك لفظ ما تلعله الإدارات العامة الناشئة.

ميزان المدفوعات 2015

نشر بنك الكويت المركزي أرقاما أولية حول وضع ميزان المدفوعات، لعام 2015، وتشير هذه الأرقام إلى أن فائض الحساب الجاري قد بلغ نحو 1.797 مليار دينار كويتي، أي ما يعادل نحو 5.970 مليار دولار أمريكي، وبما يمثل انخفاضا ضخما، قدره 13.682 – مليار دينار كويتي، ونسبته نحو 88.4%، عما كان عليه في عام 2014، وقد عدل البنك المركزي أرقام عام 2014، إلى الأعلى قليلا، ليصبح الفائض نحو 15.479 مليار دينار كويتي، بدلا من 15.140 مليار دينار كويتي، أي أن نسبة التحديل بلغت نحو 2.2%، والحساب الجاري يتكون من ميزاتي السلع والخدمات ودخل الاستثمار، في القطاعين العام والخاص، والتحويلات الجارية للقطاعين، وانخفضت بشكل ملحوظ فائض الميزان التجاري (الفرق بين قيمتي الصادرات والواردات السلعية) من نحو 22.059 مليار دينار كويتي إلى نحو 8.419 مليار دينار كويتي، أي بانخفاض بنحو 13.640 – مليار دينار كويتي ونسبته نحو 61.8%، فلي جانب الصادرات السلعية، انخفضت قيمة الصادرات التلقيلية من نحو 27.753 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 93.3% من جملة الصادرات السلعية، في عام 2014، إلى نحو 14.683 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 88.2% من جملة الصادرات السلعية، في عام 2015، أي بنسبة انخفاض بلغت نحو 47.1%، وسجلت قيمة الواردات السلعية ارتفاعاً بنحو 7.1%، وانخفضت قيمة صافي دخل الاستثمار، في القطاعين العام والخاص، بما قيمته 351 – مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 7.8% – فبعد أن كانت تلك القيمة نحو 4.487 مليار دينار كويتي، في عام 2014، انخفضت إلى نحو 4.136 مليار دينار كويتي، في عام 2015.

وتشير جداول البنك المركزي إلى بضعة أرقام، نعتقد أنها مهمة، مثل تحويلات العاملين إلى الخارج في عام 2015، والتي بلغت نحو 4.492 مليار دينار كويتي، أي ما يعادل نحو 14.9 مليار دولار أمريكي، مقارنة بنحو 5.108 مليار دينار كويتي، في عام 2014، وبلغت جملة التحويلات المدفوعة، خلال عام 2015، نحو 123 مليون دينار كويتي، من ضمنها نحو 68 مليون دينار كويتي، دفعها القطاع العام، ونحو 55 مليون دينار كويتي، دفعها القطاع الخاص، مقارنة بإجمالي تعويضات مستلمة بنحو 1.095 مليار دينار كويتي، في عام 2014، من ضمنها نحو 69 مليون دينار كويتي، دفعها القطاع العام، ونحو 1.214 مليار دينار كويتي، تسلمها القطاع الخاص، ونحو 50 مليون دينار كويتي، دفعها القطاع الخاص في عام 2014.

ويفترض أن تكون الكويت بقطاعيها، العام والخاص، قد حثلقت فائضا، في استثماراتها الخارجية، بلغ نحو 2.066 مليار دينار كويتي،